



الوكالة أكدت التصنيف الائتماني السيادي للكويت عند «AA-».. مع نظرة مستقبلية مستقرة

## «فيتش»: ميزانية الكويت تبقى «الأقوى».. رغم تقلبات النفط الحادة

أكدت وكالة فيتش للتصنيف الائتماني العالمية أمس، تصنيفها الائتماني السيادي للكويت عند المرتبة «AA-» مع نظرة مستقبلية مستقرة، مشيرة إلى أن نقاط القوة الرئيسية في التصنيف الائتماني للكويت تكمن بميزانياتها المالية والخارجية القوية بشكل استثنائي. وأضافت الوكالة أن نقاط الضعف الرئيسية بالتصنيف تتضمن حالة الجمود المؤسسي المتكررة والقيود السياسية على الإصلاحات التي من شأنها معالجة التحديات المالية والهيكلية الناجمة عن الاعتماد الكبير على النفط، بالإضافة إلى دولة الرفاهية السخية والقطاع العام الكبير.

### ميزانية قوية

وقالت الوكالة إنه من المرجح بقاء ميزانية الكويت بين أقوى الميزانيات التي تصنفها الوكالة، رغم تقلبات الحادة بأسعار النفط منذ 2014، متوقعة أن يصل صافي الأصول السيادية الخارجية التي تديرها الهيئة العامة للاستثمار إلى نحو 470٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات 2022-2024، وهو الأعلى بين جميع الدول السيادية المصنفة من قبل الوكالة.

ويتم الاحتفاظ بمعظم الأصول الأجنبية في صندوق احتياطي الأجيال القادمة، الذي تديره الهيئة العامة للاستثمار، والتي تدير أيضا أصول صندوق الاحتياطي العام، فيما توقع الوكالة انخفاض إجمالي الدين الحكومي لأقل من 10٪ من الناتج المحلي بالأسئلة المالية 2023/22، فيما يبلغ متوسط إجمالي الدين الحكومي لدى أقرانها في التصنيف «AA» ما نسبته 49٪.

ومع ذلك، وبافتراض إقرار

قانون الدين العام، وإصلاح مالي محدود، وانخفاض أسعار النفط، تتوقع الوكالة أن يتضاعف الدين الحكومي إلى 20٪ من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية 2025/24 وأن يرتفع إلى أكثر من تلك النسبة في السنوات اللاحقة.

### التحديات الهيكلية

وقالت وكالة «فيتش» إن النفقات الجارية تشكل أكثر من 70٪ من إجمالي الإنفاق الحكومي بالميزانية، بما في ذلك الرواتب والدعم الحكومية، حيث يعمل قرابة 80٪ من المواطنين الكويتيين في القطاع العام. ولغلت إلى أن سعر التعامل في الميزانية (باستثناء دخل الاستثمار) سيبقى مرتفعا عند 80 دولارا للبرميل، وسيشكل العجز الأولي

غير النفط 80٪ من الناتج المحلي غير النفطي، وتشير تلك النسبة إلى عجز الميزانية العامة بعد استبعاد الإيرادات النفطية منسوبا إلى الناتج المحلي الإجمالي للقطاعات غير النفطية، وهو أكبر بكثير من أقرانه في المنطقة، حسب تقديرات الوكالة.

### الدين العام

أشارت الوكالة إلى أن الكويت لم تتمكن من إصدار دين منذ عام 2017، بسبب عدم وجود قانون جديد للدين العام، لافتة إلى أن الحكومة الجديدة صرحت بأن هذا القانون لا يزال يمثل أولوية لها، وتتوقع الوكالة التوصل إلى اتفاق بشأن القانون خلال السنة المالية 2024/23، بالرغم من صعوبة التيقن من ذلك. وذكرت أن الحكومة ستظل قادرة على الوفاء بالتزامات

### فائض الميزانية

تتوقع وكالة فيتش أن تسجل الموازنة العامة للكويت (بعد إضافة دخل الاستثمارات الحكومية) فائضا بنسبة 12,2٪ من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية 2023/22، مدفوعا ذلك بفضل ارتفاع كميات إنتاج النفط وأسعاره إلى نحو 95 دولارا للبرميل. وتتوقع الوكالة انخفاض الإيرادات النفطية في السنتين

### الاعتماد على النفط

أشارت الوكالة إلى أن نتائج الميزانية العامة للكويت شديدة الحساسية للتغيرات في أسعار ومستويات إنتاج النفط، حيث إن تغير متوسط سعر برميل النفط بنحو 10 دولارات للبرميل (صعودا أو هبوطا) عن مستوى الافتراضات الأساسية للوكالة في عام 2023 من شأنه أن يغير



### العجز سيعود للميزانية

في 2025/2024

توقعت وكالة فيتش أن تعود ميزانية الكويت لتسجيل العجز في السنة المالية 2025/24، كما تفترض الوكالة انخفاضاً هامشياً في الإنفاق الحكومي الاسمي إلى أقل من 23 مليار دينار، مدعوماً بالانخفاض التلقائي في دعم الوقود وضبط الإنفاق العام من خلال بعض بنود الميزانية في ظل انخفاض النفط. كذلك تتوقع الوكالة أن يصل عجز الميزانية العامة (من دون حساب دخل الاستثمارات الحكومية) إلى نحو 2٪ و 10٪ من الناتج المحلي الإجمالي في السنتين الماليتين 2024/23 و 2025/24 على التوالي، كما تتوقع أن تصل نسبة خدمة الدين إلى أقل من 1٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا يتوافق إلى حد كبير مع الاحتياجات التمويلية للموازنة العامة.

### عوامل تؤثر سلباً

### على التصنيف السيادي

أشارت وكالة فيتش إلى أهم العوامل التي يمكن أن تؤثر سلباً، سواء بشكل فردي أو جماعي، على التصنيف الائتماني السيادي، وذلك على النحو التالي:

- السمات الهيكلية: ظهور بوادر لزيادة الضغط على سيولة صندوق الاحتياطي العام في ظل عدم إقرار قانون جديد للدين العام، أو تشريع يسمح بالانفاق إلى أصول صندوق الأجيال القادمة، أو قيام الحكومة بتدابير استثنائية لضمان استمرارها في الوفاء بالتزاماتها، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر خدمة الدين.
- الأوضاع المالية والخارجية: التدهور الكبير في أسعار النفط أو عدم القدرة على معالجة الاستنزاف الهيكلي للمالية العامة.

### إستراتيجية تمويل مستدامة..

### تدعم التصنيف إيجابياً

بينت الوكالة أهم العوامل التي يمكن أن تؤثر إيجاباً، سواء بشكل فردي أو جماعي، على التصنيف الائتماني السيادي، تتمثل في ظهور بوادر على قدرة الدولة على مواجهة التحديات المالية طويلة الأجل. وعلى سبيل المثال، ظهور إجراءات تنفيذ خطة واضحة للحد من العجز في الميزانية العامة للدولة تكون قادرة على الصمود أمام انخفاض أسعار النفط، فضلاً عن اعتماد استراتيجية تمويلية حكومية شفافة ومستدامة.

بفضل توجيهها للمشاريع الحكومية وموظفي القطاع العام أصحاب الدخل المستقرة

## «موديز»: محفظة قروض البنوك الكويتية «قوية»

### مصطفى صالح

أكدت وكالة موديز للتصنيفات الائتمانية أن محفظة القروض لدى البنوك الكويتية ستنقى قوية، مرتكزة على أن الحصة الكبيرة من أنشطة الإقراض الخاصة بالمصارف موجهة إلى الحكومة والهيئات ذات الصلة، وكذلك لموظفي القطاع العام الذين لديهم سجلات حافلة من التوظيف والدخل المستقر طوال جائحة فيروس كورونا والدورات الائتمانية السابقة، مشيرة إلى أن الأمر ذاته ينطبق على البنوك القطرية، وأشارت الوكالة في تقرير متخصص إلى أن ربط العملة بالدولار الأمريكي يحافظ على ارتباط زيادات أسعار الفائدة بدورة رفعها من جانب مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، كما ستحافظ المعدلات المرتفعة إلى حد كبير على هوامش الفائدة الصافية مع بعض التغيير، لأن السياسة النقدية الأمريكية تميل إلى المرور إلى الودائع والمطلوبات الأخرى بسرعة أكبر، بينما تميل القروض والأصول الأخرى إلى إعادة تسعيرها مع بعض التأخير، غالباً بسبب المنافسة، وهذا مناسب للقطاعات المصرفية التي تعتمد بشكل كبير على تمويل السوق مثل قطر، أو الكويت حيث وافق البنك المركزي مؤخراً بشكل كامل على رفع أسعار الفائدة على الودائع بينما كانت الزيادة على جانب الإقراض جزئية.

وذكر التقرير أن مخاطر القروض الحكومية تراجعت في جميع أنحاء المنطقة بشكل تدريجي، إذ أدت أسعار النفط المرتفعة إلى تسويات القروض المبكرة، لكن النمو الكبير للقروض المنخفضة المخاطر في السعودية، لاسمياً في الرهون العقارية، سيعوض ذلك جزئياً، وستحافظ ثقة قطاع الأعمال والمستهلكين القوية في دول الخليج على ارتفاع الطلب

## «ميد»: مشروع سكك حديد الكويت..

## يبشر بفرص واعدة طويلة الأجل

### محمود عيسى

ذكرت مجلة ميد أن الاستثمارات بمشاريع الهندسة المدنية تعتبر مقدمة للمشاريع الإنشائية الكبرى وتبشر بفرص طويلة الأجل لقطاع البناء بالمنطقة، مستهدفة بـ3 مشروعات أعلن عنها في يناير الجاري وفي مقدمتها مشروع خط السكك الحديدية في الكويت المخطط له والذي سيرتبط بشبكة السكك الحديدية بدول مجلس التعاون، حيث تمت دعوة الإستشاريين لتقديم عطاءات للمرحلة الأولى من المشروع. وفي المملكة العربية السعودية، يتنافس المقاولون

من إجمالي الميزانية المرصودة من الأمم المتحدة بـ2,36 مليار دولار

## الكويت أنفقت 54٪ فقط من المبالغ المرصودة لتنظيف التربة الملوثة بالنفط بـ1,28 مليار دولار



### أحمد مغربي

كشفت بيانات مالية حصلت عليها «الانباء» عن أن الكويت أنفقت 54,3٪ فقط من إجمالي المبالغ المالية المرصودة لبرنامج الإصلاح البيئي للتربة الملوثة، حيث بلغ المنصرف الفعلي حتى الآن 1,28 مليار دولار من إجمالي الميزانية المعتمدة لتنفيذ المشروع بقيمة 2,36 مليار دولار.

وأظهرت البيانات أنه عند مراجعة مشروعات برنامج الكويت لإعادة تأهيل البيئة تبين أن هناك مبالغ لم تتم الاستفادة منها لانتهاج التاريخ المحدد لاستخدامها، وإن كان بالإمكان قيام شركة نفط الكويت بخلاف ذلك ويعد مضي 9 أعوام من تاريخ تسلم دولة الكويت ممثلة في نقطة الارتباط الكويتية مبالغ التعويضات من الأمم المتحدة.

وأشارت إلى أن المبالغ المالية المخصصة للتعويض محددة بتاريخ زمني وفترة لا يمكن تجاوزها إذا لم تتم عملية استغلال تلك التعويضات بطرح المشروعات التي حددتها الأمم المتحدة والهادفة إلى معالجة التربة وإصلاح البيئة من التلوث خصوصاً مع اقتراب انتهاء التعويضات لآخر مطالبه وهي في شهر ديسمبر 2024. ووفق التقرير ناقوس الخطر للكويت بأن تأخر شركة النفط من إبرام العقود وكذلك من عدم انتمام جميع الأعمال المرتبطة بالعقود المبرمة لاستخدام مخصصات المطالبات والانتهاج منها قبل انتهاء صلاحية تاريخ صرفها، يؤدي إلى ضياع حقوق

الشركة ودولة الكويت من الاستفادة من مبالغ التعويضات الدولية.

وقالت أن شركة نفط الكويت قامت بتوقيع 5 عقود لتأهيل التربة، حتى الآن تم الانتهاء من عقدين في يناير 2017، ويوجد عقد تنتهي مطالباته في ديسمبر 2022، وعقدان آخران سيقتمان في ديسمبر 2024.

إلا أن شركة نفط الكويت لديها رأي آخر في أن نسبة إجمالي الصرف ارتفعت من 11,8٪ إلى 54,3٪ بعد أن تم إبرام 5 عقود دخلت حيز التنفيذ منذ سبتمبر 2021، ومن المتوقع زيادتها خلال الفترة القادمة.

حال توقيع العقود الجديدة، كما أنه ورد مؤخراً للشركة كتاب مرسل من نقطة الارتباط الكويتية يؤكد توافر مبالغ التعويضات البيئية لتمويل جميع مطالبات مشروعات تأهيل التربة حسب الجدول الزمني الأخير، وتم الاجتماع مع نقطة الارتباط وأعضاء المجلس الاستشاري

من الامم المتحدة وتم تقديم الجدول الزمني لكل مشروعات KERP وقد لاقى استحسان الجميع ولم تكن هناك أي ملاحظات بخصوص الفترة الزمنية لإجرائها، ولغلت الشركة التي حساسية هذا الموضوع على المستوى الخارجي للدولة وتعمل

جاهدة لتنفيذ المشروعات المعتمدة بأسرع وقت للحفاظ على حقوق الشركة ودولة الكويت للاستفادة من مبالغ التعويضات الدولية، كما أن الشركة قد أبرجت عدد ستة عقود بقيمة ما يقارب 224 مليون دولار في السنوات السابقة منذ عام 2012 وتم

استغلال ما يلزم منها من المطالبات المذكورة سابقاً. كما أنه تم طرح مناقصة مشروع الحفر والنقل والمعالجة للمرحلة الثانية في أكتوبر 2021 وتم تمديد تاريخ الإغلاق عدة مرات من قبل الجهاز المركزي للمناقصات العامة ليصبح من يناير 2022 إلى يوليو

برنامج الكويت لإصلاح التربة						
رقم المطالبة	اسم المطالبة	تاريخ انتهاء المطالبة وفق الأمم المتحدة	نسبة الإنجاز %	الميزانية المعتمدة		نسبة استخدام المخصصات %
				سنت	المبلغ المنصرف حتى ديسمبر 2021	
5000259	إعادة تأهيل المناطق الساحلية المتضررة بالتلوث النفطي	يناير 2017	تم الانتهاء من أعمال المطالبة	00	3.870.447	47.59
5000450_2	إعادة تأهيل المناطق المحيطة بمرافق الأبار النفطية المتضررة	أبريل 2017		00	8.005.077	42.73
5000450_3	إعادة تأهيل المناطق المتضررة من الحصر القطرانية	ديسمبر 2022		00	161.517.717	3.74
5000454_1	معالجة البحيرات النفطية وأكوان التربة الملوثة بالنفط والخبثات النفطية	ديسمبر 2024		0	1.916.706.013	66.37
5000454_2	تخصير المناطق المتضررة من البحيرات النفطية	ديسمبر 2024		00	274.801.377	0.24
				00	2.364.900.631	54.30
الإجمالي						

على بناء سدود بقيمة ملياري دولار في منتجح نجوم الجبلي تروحيناً. أما في دبي، فقد تم الاتصال بالشركات لاستكمال أعمال التجريف والاستصلاح لمشروع نخلة جبل علي. وأشارت المجلة إلى أنه رغم أهمية هذه المشاريع في حد ذاتها، إلا أنها ستكون محفزاً وعامل تمكين للمضي قدماً في المشاريع الأخرى. ففي حالة تطوير خط السكك الحديدية في الكويت، فإنه سيكون عاملاً مساعداً في تعزيز وتمكين الاقتصاد الكويتي، كما سيؤدي إلى بناء المرافق الصناعية واللوجستية في جميع أنحاء البلاد.